التعديلات الجديدة في النظام الإنتخابي الجزائري:
(رؤية نقدية تحليلية)

أ. مصطفى عبدو (*)

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تحليل وفهم التعديلات الجديدة في النظام الانتخابي الجزائري، من خلال تحديد المضامين المختلفة، التي تضمّنتها القوانين العضوية الجديدة، بعد الاصلاحات الدستورية لسنة 2016، محاولين تقديم الشروحات اللازمة والنتائج السياسية المحتملة الناجمة عن هذا التعديل، لننتهي الى نتيجة مفادها أنّ هذه التعديلات غلب عليها الطابع القانوني والاجرائي، أي الاهتمام بمدخلات العملية الانتخابية دون مخرجاتها.

الكلمات المفتاحية: التعديلات، النظام الإنتخابي، الإصلاحات الدستورية.

مقدمة

على العكس ما يذهب إليه الكثير من الدارسين في القانون والذين ينظرون إلى الإنتخاب على أنّه عملية إجرائية تقنية صرفة، حيث يركزون جل اهتماماتهم على مدخلات العملية الإنتخابية دون الاهتمام بمخرجاتها، فنجد باحثي علم السياسة يتبنون طرحا أكثر شمولا من خلال الاهتمام بالعملية الإنتخابية بمدخلاتها ومخرجاتها معاً، مع الميل في الغالب إلى المخرجات والنتائج السياسية لها.

إنّ هذا الاهتمام المتعاظم والمتزايد بالنظام الانتخابي في الحياة السياسية المعاصرة، نابع بالأساس من الارتباط الوثيق الذي يربط الديمقراطية بالإنتخاب، إنّ هته العلاقة المترابطة بينها جعلت الباحث روبرت دال (Robert dall) يعرّف الديمقراطية على أنّها "عملية اختيار الأقلية الحاكمة من طرف الأغلبية عن طريق انتخابات حرة ونزيهة"[1].

*) أستاذ – باحث، بجامعة **المسيلة** – الجزائر.

فالنظام الانتخابي هو الدينامو الذي يحرك ويوجه العملية الديمقراطية في أية دولة أو مجتمع، وهو مفتاح نجاح الانتقال الديمقراطي في دول العالم التي هي مرحلة الانتقال من نظم تسلطية إلى نظم ما بعد تسلطية، قصد ترسيخ التجربة الديمقراطية فيها.

أولا. هندسة النظام الإنتخابي عناصر ومتغيرات يجب فهمها

نعني بالنظام الإنتخابي: مجموعة العناصر والأجزاء والعلاقات والعمليات وكذا الاهداف والنتائج التي يجب توفرها لتبنّي نظام انتخابي معيّن، يتعيّن على مصممه ومهندسيه أن يضبط ويتحكّم في مدخلاته ومخرجاته حتى يؤدي الوظائف والأدوار المنوطة به.

تعطي لنا التجارب الدولية في توسيع دائرة حق الإنتخاب إلى إنتاج أشكال وأنماط متعددة لنظم إنتخابية مختلفة؛ وقد أنتجت لنا تجارب الدول نظم إنتخابية متباينة ومتداخلة ومعقدة أقل ما يقال عنها أنّها فسيفساء متعدّدة الابعاد والنتائج.

أ-العناصر والمتغيرات التي يتشكّل منها النظام الإنتخابي: إنّ إعداد وتصميم وتبني دولة ما، نظاما إنتخابيا ما، مسألة حذرة ونظرة، فيجب أولا وقبل كل شيء إسنادها إلى خبراء متخصّصين في هندسة النظم الإنتخابية ممن لهم دراية ورؤية سياسية وترتكز على العقلانية في الطرح والفهم لأنّ المسألة مرتبطة أساساً بضبط ميكانيزمات وقواعد اللعبة السياسية التي يتحدّد فيها الرابح والخاسر لذا يتجه الخبراء والمختصّون في هندسة اللنظام الإنتخابي على جعل اللعبة أكثر صفرية، وذلك من خلال جعل النظام الإنتخابي يستوعب الجوانب السياسية التالية:

- تحقيق تمثيل سياسي لمختلف العيانات السياسية: سواء كانت جغرافية حيث يجعل لكل مدينة وإقليم أو دائرة إنتخابية ممثلين في الهيئة التشريعية، كما يجب أن يستوعب النظام الانتخابي التركيبة الإيديولوجية والحزبية[2]، حيث يسمح بتدفق الأفكار والبرامج والسياسات.

- إعطاء الانتخاب قيمة سياسية جدية ومجدية: من خلال الانتقال من الذهنيات التي تعتبر الانتخاب مجرد آلية، وهذا ما هو سائد لدى النخب الحاكمة وحتى المثقفين إلى الانتقال بمفهوم الانتخاب باعتباره مؤسسة سياسية دينامية، وباعتبارها المصنع الذي تقولب وتهيكل فيه كل المؤسسات السياسية[3].

– **تحقيق الاستقرار السياسي وكفاءة النظام السياسي**: لقد جنّب الانتخاب الكثير من الحكومات أزمات الدمار الشامل والحروب العرقية التي انهكت الدول التي هي بعدد الإنتقال الديمقراطي، كما يعطي لنا النظام الانتخابي المختار بعناية فائقة كفاءة وجودة في أداء الحكومات وفاعلية في أداء وظائفها خاصّة ما تعلّق منها بتنمية المجتمع، ووضع برامج وخطط التنمية من خلال الخيارات التي يتيحها النظام الانتخابي أمام المواطنين في اختيار المترشحين الاكفاء في الأماكن المناسبة لتسيير مقدرات البلد.

– **تحقيق المساءلة والشفافية**: إنّ تمكين المواطنين من التأثير في شكل ومضمون الحكومات، وذلك من خلال معاقبتها في الفشل من خلالها حجبها، وسحب الثقة منها، أو تجديد الثقة فيها في حالة تحقيق نجاحات وطموحات سياسية معتبرة.

ب. النظم الانتخابية بين تنوّع الأشكال وتعدّد النتائج السياسية: نتيجة وجود الحق في الإنتخاب من جهة، والتوسّع في استعماله من جهة أخرى وكذا تنوع الظروف وتجارب الدول أصبحنا نلحظ تنوّعاً في هته الأشكال الانتخابية، وهي ترتبط إلى حدّ كبير بسياق التطوّر السياسي لكل دولة والظروف المحيطة بها، وقد أعطتنا التجارب العالمية اليوم أكثر من إثنا عشرة شكلاً ونوعاً فيما يتعلّق بالأنماط الانتخابية المعاصرة وهاته الأنماط متفرعة من ثلاث أنماط انتخابية تقليدية سأختزلها في هذا الجدول.

جدول يبيّن الأنماط الانتخابية المختلفة

نظام الأغلبية	النظام النسبي	النظام المختلط	النظم الأخرى
1. نظام الفائز الأول	1. نظام القائمة النسبية	1. النظام الموازي	1. نظام بوردا
2. نظام الجولتين	2. نظام الصوت الواحد المحول	2. نظام النسبية المختلطة	2. نظام الصوت المحدود
3. نظام الصوت البديل			3. نظام الصوت الواحد غير المحول
4. نظام الكتلة			
5. نظام الكتلة الحزبية			

المعطيات مأخوذة من دليل المؤسسة الدولية للانتخابات، ص 44.

ج. النظم الانتخابية والنتائج السياسية المتوخاة: ينبغي فهم العلاقة جيدا بين النظام الانتخابي ونتائجه السياسية، وتكمن الفائدة العلمية والعملية في فهم معرفة ما الذي نريده خاصّة بالنسبة للدول حديثة العهد بالديمقراطية، وعن طبيعة الرهانات

والأهداف التي نريد الحصول عليها أي العوائد السياسية لتبنّي نظام إنتخابي معيّن، كما يجب أن نستوعب التركيبة والبنية السياسية التي تتشكّل منها الدولة، وهنا مربط الفرس، فغالب الدول ونتيجة للميكيافلية السياسية تحاول أن تحقق كل شيء، طبعاً الأمر يعود على نقل الإرث السياسي الذي تعاني منه دول العالم الثالث خاصّة النظم الابوية والنظم الشعبوية، ممّا يجعل نظامها الانتخابي غير واضح المعالم، ففي الوقت الذي نجد الكثير من الدول إختارت نظام التمثيل النسبي باعتباره النظام الذي يستوعب المشاركة النسبية لكل القوى السياسية في الدولة، نجد الكثير من الدول ومن بينها الجزائر لم تستقر على نظام انتخابي معين، وهو أمر يرى في رأي إنّا ميكافيلية النظام السياسي، أو لعدم قناعة النظام بجدوى الانتخابات أصلا، واعتباره مجرد أداة وتقنية يستعملها كيف ما شاء وبالطريقة التي يريد.

ثانيا. أهم التعديلات الجديدة في النظام الانتخابي الجزائري وآثاره السياسية

ينبغي الإشارة إلى أنّ التعديلات في النظام الانتخابي الجزائري كانت ولا زالت تثير الكثير من النقاش والسجال العلمي والسياسي على حدّ سواء فمنذ تبنّي التعدّدية السياسية مع نهاية الثمانينات والتسعينات، عرفت الجزائر عدّة مسارات وتعرّجات فيما يتعلّق بالنظام الإنتخابي المتبع والنتائج السياسية المترتبة عنه، فبعد اختيار نظام التمثيل الأغلبية في البدايات الأولى لتجربة الديمقراطية في الجزائر، تمّ التراجع عن هذا النظام الإنتخابي والإنتقال إلى نظام التمثيل النسبي مباشرة بعد التعديل الدستوري 1996 ومنذ ذلك الوقت هو النظام السائد، إلاّ أنّ التحوّلات التي عرفتها الجزائر خاصّة في المرحلة بين 2008 إلى غاية اليوم هناك الكثير من المعطيات السياسية قد تغيّرت، وينبغي فهم المعادلة السياسية جيدا، والقوى التي أصبحت تتحكّم أكثر في السياسة، ويبدو لي هنالك حالة تقوي وتمكن للنظام السياسي في تحديد وضبط ميكانيزمات اللعبة السياسية وفق الطرح الذي يريد في المقابل هناك ضعف في المنظومة الحزبية ككل وخاصّة الطرح المعارض وأعني به أحزاب المعارضة، وما زاد الأمر تعقيداً حالة العزوف السياسي والانتخابي الذي أصبح يتزايد من استحقاق انتخابي إلى آخر، ممّا يفسّر ضعف التجنيد السياسي من طرف المنظومة السياسية ككل، وهي المسألة التي ينبغي إدراك خطورتها مع طرف النخب الحاكمة والمثقفين والأحزاب، وإذا لم نستدركها مع الوقت فنحن معرّضون للإفلاس السياسي.

أهم مضامين التعديل في النظام الانتخابي الجزائري: لقد حاول دستور 2016 أنْ يستوعب معظم الفجوات التي كانت تميّز النظام الانتخابي السابق، ولو أنّنا نتلمس الكثير من الذكاء القانوني في هندسة نظام انتخابي منسجم على حد ما، وهذا من خلال خلق أرضية قانونية وسياسية يتنافس فيها الجميع وفق قواعد واضحة المعالم فكيف استطاع هذا التعديل أن يستوعب هذا الجانب، حسب رأي مصمم النظام الانتخابي في الجزائر حاول أن يؤسس لذلك من خلال ما يلي :

-تحييد الإدارة: نعلم جميعا الدور السلبي الذي لعبته الإدارة، خاصة في تشريعيات 1997، والانتهاكات والتلاعبات والممارسات اللامسؤولة للإدارة في العديد من الاستحقاقات الإنتخابية، لذا نجد أنّ التعديلات الأخيرة قلصت إلى حد كبير الدور البنيوي والوظيفي للجهاز الإداري في إدارة العملية الانتخابية، حيث حسر دورها في الإشراف فقط، فيما انتزع منها أهم وظيفة إدارية وهي عملية الرقابة التي أوكلها لطرف محايد ومعيّن ممثلا في الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، كما نجد المشرع قد قطع الترشح للمجالس بالنسبة لموظفي البلديات وللمجلس الشعبي الولائي قطع الترشح أمام الأمناء العامون ورؤساء المصالح الولائية.

-تطهير قائمة الهيئة الناخبة: وضبطها من خلال ربطها بالسجل الوطني للحالة المدنية، وهناك أرقام تتكلّم عن تقليص قائمة الهيئة الناخبة إلى 3 ملايين بين موظفين تم شطبهم وبين مزدوجي التسجيل في اللقوائم الانتخابية، خاصة ممن غيروا مكان إقامتهم.

-تطهير الأحزاب السياسية المتاجرة برؤوس القوائم (téte de liste): إذا كان القانون العضوي للانتخابات المؤرخ في 12 يناير 2012 لا يشترط على الأحزاب المجهرية التوقعات لدخول المنافسة السياسية فيما يشترط التوقيعات على القوائم الحرة (400) توقيع[4]. فإنّ ترك المجال أمام هذه الأحزاب خصوصاً ونحن نشهد الانتشار الفطري لهذه الأحزاب دون قيد أو ضابط يحكمها، حيث وصل العدد إلى أكثر من 60 حزب معتمد جعل من هذه الأحزاب مثل السجلات التجارية تعمل على بيع رؤوس القوائم مقابل جنيها للملايير، وهنا نجد أنّ هناك محاولة جادة للمشرع في ضبط الأمور وفق هذه الإنتهاكات من خلال إلزام الأحزاب التي لم تتحصل على نسبة 4٪ في مختلف المجالس بأن تعمل على جمع التوقيعات في حدود 250 توقيع على كل مقعد مطلوب في المجلس الشعبي الوطني و50 توقيع عن كل مقعد مراد شغله في المجالس الدنيا.

حيث تنصّ (المادة 94) من القانون العضوي للانتخابات على ما يلي: "يجب أن تزكى كل قائمة مترشحين تقدم إمّا تحت رعاية حزب سياسي أو أكثر وإمّا بعنوان قائمة حرة حسب إحدى الصيغ الآتية: إمّا من طرف الأحزاب السياسية التي تحصلت خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة على أكثر من 4٪ من الأصوات المعبر عنها في الدائرة الانتخابية المترشح فيها، وإمّا من طرف الأحزاب التي تتوفر على (10) منتخبين على الأقل في الدائرة الإنتخابية المترشح فيها، وفي حالة تقديم قائمة تحت رعاية حزب سياسي لا يتوفر على الشرطين المذكورين أعلاه..... فإنّه يجب أن يدعمها على الأول (250) توقيعا من ناخبي الدائرة الإنتخابية المعنية[5].

إنّ محاولة تطهير الأحزاب المجهرية، وإن كان البعض يرى فيه انتقاص لقيمة التعددية الحزبية إلاّ أنّ هذا الإجراء حسب رأي يعتبر دعامة لتشجيع الأحزاب على العمل السياسي القاعدي، وإن كان المستفيد الأكبر هم أحزاب السلطة وحسب رأي فإنّ هذا الإجراء سيسمح بتشكيل خارطة حزبية تتجه نحو الضيق والإنحسار في حدود أربعة إلى ستة أحزاب مع مستقبل زاهر للقوائم الحرة.

- تحييد الأحزاب والإدارة من خلال إعطاء افضلية للهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات: بعدما انتزع مصمم النظام الإنتخابي وأهم الوظائف الإدارية المعاصرة المتمثلة في الرقابة، أو كل هذه المهمة لهيئة الجزائر جديدة متمثلة في الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، وهي الضامن السياسي لشفافية العملية الانتخابية في الجزائر، وما زاد في قيمة هذه الهيئة المستحدثة هي خلوها من الأحزاب السياسية، كما أنّ جلّ أعضائها معينين من طرف رئيس الجمهورية، فهناك لجنة دائمة وطنية تتكون عشرة أعضاء، خمسة قضاة وخمسة من كفاءات المجتمع المدني كما يمكن اختيار ثمانية أعضاء عن كل ولاية أي أربعة قضاة وأربعة أعضاء من المجتمع المدني[6].

قصد إعطاء الهيئة مصداقية أكبر، أعطاها استقلالية في التسيير المالي والإداري لشؤونها، كما أنّ عملها دائم ومستمر قد يتعدى الخمس السنوات وذلك حسب الظروف والمستجدات.

يبقى المشكل الأكبر هو في قدرة هته الهيئة على مراقبة المساحة الجغرافية الهائلة، وزيادة الوعاء الانتخابي من جهة أخرى من أهم المشاكل والصعوبات التي تواجهها مستقبلاً، كما أنّ مشكل وتحدّ هو الانتخابات البلدية التي تعتبر حساسة جدّا نظراً للتداخل القبلي والجهوي الذي يميّز هته الانتخابات، ثمّا يجعل عمل هته الهيئة محفوف بالمخاطر والتحدّيات.

خاتمة

رغم أنّ هناك نقلة نوعية في استيعاب الجوانب المختلفة للعملية الانتخابية في الجزائر من طرف مصمّمي النظام الانتخابي في الجزائر، يبقى المسار شاقاً، محفوفاً بالعديد من المحاذير والمخاطر، كما أنّ بعض القضايا يجزم الحكم عليها، فالمستقبل السياسي هو الذي يحدّد مسارها، كما أنّ النظام الانتخابي يبقى يعاني العديد من العقبات والمشكلات، فالثورة التكنولوجية لم نستفد منها بالشكل المطلوب خاصة عندما يتعلّق الأمر بالانتخاب الإلكتروني، كما نجد أنّ مهندسوا النظام الانتخابي لم يجرؤوا على مسألة وضع الشروط النوعية للترشح للمناصب العليا، أعني هنا أن نبحث عن آليات للحصول على الكفاءات، ففي الأرجنتين مثلا يشترطون شهادة الدكتوراه لدخول البرلمان، بينما نحن لا نزال مجالسنا ملجأ لضعيفي التكوين، فعلى الأقل لابد من وضع شرط الليسانس لدخول للمجالس المنتخبة، كما أنّ أكبر هاجس يؤرق العملية الانتخابية هو توطن وتأسس المال الفاسد في الحياة السياسية هذان التحديان هما أكبر عائق ومثبط للعملية الانتخابية في الجزائر، ثمّا يفسّر توسّع دائرة العزوف الانتخابي.

هوامش

1) روبار دال، **عن الديمقراطية**، بيروت، شركة مطبوعات للنشر والتوزيع، ط1، لبنان 2014، المغرب.

2) دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، أشكال النظم الإنتخابية، ص 13، تم الإطلاع على الموقع يوم: 2017/03/01 على الموقع http:// www.eods. Eu/ libary/idea. Electoral.20 Systemms Pesign 20 % ar .pdf »

3) زغدار لحسن، محاضرات في النظم السياسية المقارنة ألقيت على طلبة الماجستير دفعة سياسية 2005-2006، جامعة باتنة.

4) (المادة 92) : تقدم كل قائمة مترشحين إما تحت رعاية حزب أو أكثر ، وإما كقائمة مترشحين أحرار . عندما تقدم القائمة الخاصة بالمترشحين الأحرار ، يجب أن يدعمها على الاقل أربع مائة (400) توقيع من ناخبي الدائرة الإنتخابية المعنية ، فيما يخص كل مقعد مطلوب .

5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، قانون عضوي رقم 16/10 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق لـ 25 غشت سنة 2016 يتعلق بنظام الانتخابات (المادة 94) ، ص 45 .

6) راجع (المواد : 32-33 -44) من القانون العضوي غشت سنة 2016 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق لـ25 غشت سنة 2016 يتعلق بالهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات .